مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 01 (2022)، ص 50–64

ندرة المياه والأمن القومي في العالم العربي: الأمن المائي المصري نموذجا

Water scarcity and national security in the Arab world: Egyptian water security as a model

رابح زغوني

جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/09 تاريخ القبول: 2022/03/02 تاريخ النشر: 2022/04/18

ملخص: تقدم نظرية الأمن البيئي الواقعية تحليلاً لظاهرة الصراع الدولي في ضوء التهديدات البيئية للأمن، حين تجادل بوجود علاقة ارتباطية بين المشكلات البيئية من جهة ومقتضيات الأمن القومي من جهة أخرى، تعكسها طبيعة العلاقة بين تدهور البيئة وندرة الموارد ومن ثمة ندرة الموارد كسبب للصراع. انطلاقاً من هذا الافتراض الواقعي، تحاول هذه المقالة استكشاف العلاقة الترابطية بين البيئة والأمن القومي في العالم العربي، بالتركيز على أحد أهم الإشكاليات البيئية وهي تلك المتعلقة بندرة المياه. وبأخذها لأزمة الأمن المائي المصري في حوض نهر النيل كنموذج، توصلت المقالة إلى أن العجز المائي المصري بسبب سد النهضة الإثيوبي يمكن أن يفرز آثاراً مباشرة وغير مباشرة على الأمن القومي المصري، لتصبح مسألة الحفاظ على الموارد المائية لنهر النيل وتعظيم الاستفادة منها أكبر من مجرد مسألة أمن بيئي تقنية بل ترتقي لتكون كمسألة أمن قومي حيوية.

كلمات مفتاحية: البيئة، الأمن القومي، ندرة المياه، نهر النيل، سد النهضة

Abstract: Realist environmental security theory presents an analysis of the international conflict in the light of environmental threats; it argues that there is a correlation between environmental problems and national security, which appears in the resource scarcity as a cause of conflict. This article attempts to explore the interrelationship between the environment and national security in the Arab world, by focusing on the problem of water scarcity. Taking the Egyptian water security crisis in the Nile River Basin as a model, the article conclude that the Egyptian water deficit due to the Ethiopian Renaissance Dam can have direct and indirect effects on the Egyptian national security, so that the issue of preserving the water resources of the Nile River would be greater than just an environmental issue, it is instead a vital national security issue.

Keywords: Environment, National Security, Water Scarcity, Nile River, Renaissance Dam

المؤلف المرسل: رابح زغوني، **الإيميل:** zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

مقدمة:

هيمن الطابع التقني على الاهتمامات الرسمية لصناع القرار وانشغالات الباحثين بموضوع البيئة في العالم العربي، إذ غلب على الكتابات السائدة الاهتمام بمواضيع مثل التنمية المستدامة، العلاقة بين البيئة والتعليم، العلاقة بين البيئة والتنمية، العلاقة بين البيئة والإعلام، الأبعاد الاجتماعية للبيئة ... مع قليل اهتمام بالأبعاد الأمنية للبيئة. ولم يتم الربط ما بين البيئة والأمن القومي إلا في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أين ظهرت كتابات أكاديمية عربية وحتى تصريحات سياسية لصناع القرار تشير صراحة إلى الربط ما بين قضايا البيئة والاعتبارات الأمنية.

ورغم ذلك، فإن أغلب الكتابات العربية حول العلاقة بين البيئة والأمن البيئي كانت تقع ضمن المنظور الإداري. ووفقا لهذا المنظور، ينظر إلى المسائل البيئية على أنها بالأساس نتاج عملية التصنيع والتحديث المعاصر مع غياب حوكمة مناسبة ومراقبة كافية لأجهزة الدولة، وبذلك فالمقاربة العربية للأمن البيئي كثيراً ما كانت تغلب عليها الطبيعة التكنوقراطية كما يجادل الباحث المصري محمد السيد سليم[1]؛ بحيث تركز على المسائل التقنية المتعلقة بالبيئة ولا تضعها ضمن إطار مفهوم الأمن القومي، فهي مقاربة غير أيديولوجيه وغير مسيسة، ورغم أنها تقارب للبيئة من منظور الدولة، إلا أن ذلك يتم من منظور إداري وغير سياسي.

تحيل شواهد العجز المائي في أهم الدول العربية الشرق أوسطية خاصة، إلى أن قضايا البيئة تبدو مسيّسةٌ بشكل كبير ومرتبطة بشكل واضح بالمسائل الأمنية، وهذا الربط يظهر في صورتين: التفاعل الموجود بين الصراع في الشرق الأوسط والتدهور البيئي في المنطقة، والصراعات الناشئة بفعل المسائل البيئية. لذا فإن إحدى أهم تحديات الأمن المائي العربي ترتبط بالبعد السياسي، خاصة أن الموارد المائية السطحية الرئيسة فيه تنبع من الخارج (نهر النيل، نهري دجلة والفرات، ونهر الأردن)، وهذا ما يعطي للأمن المائي العربي بعدا سياسياً يربطه بالأمن القومي، ما ينتقل بآثار العجز المائي من كونها قضية تقنية بيئية إلى اعتبارها قضية أمن قومي كما تظهره مسألة العجز المائي في الحالة المصرية.

أصبح الوضع المائي لدول حوض النيل ،منذ عقدين على الأقل، يمثِّل نموذجاً واضحاً لتنازع المصالح القومية حول مسألة مرتبط بالبيئة، فمصر كانت تمتلك الحق في حوالي 55 ألف مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً، لكن مع تزايد عدد السكان لم تعد هذه النسبة كافية لتغطية احتياجاتها. وقد زادت المسألة تعقيداً بعد توقيع بعض دول حوض النيل على اتفاقية "مبادرة حوض النيل "Nile Basin Initiative

بمدينة عنتيبي الأوغندية سنة 2010، لإعادة تقاسم مياه النهر وفقاً لما يخدم مصالحها في غياب مصر والسودان كدولتي مصب، بحجة بمراجعة الاتفاقيات الموروثة عن الفترة الاستعمارية. وقد باشرت تبعاً لذلك دولة مثل إثيوبيا بناء سد النهضة لاستغلال أفضل لمياه نهر النيل الذي يعبرها، وذلك ما من شأنه التأثير على الأمن المائي المصري. فكيف يمكن للعجز المائي المتزايد لمصر، والمرتبط بتطورات الأحداث في منطقة حوض النيل، أن يؤثر على أمنها البيئي وبالتبعية على أمنها القومي؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أنه وحيث تنظر مصر إلى الماء كسلعة إستراتيجية نظير لعدم وجود بدائل جدية لها عن موارد نهر النيل، فإن قضية الحفاظ على الموارد المائية لنهر النيل وتعظيم الاستفادة منها تبدو أكبر من مجرد مسألة أمن بيئي، لترتقي لتكون كمسألة أمن قومي. لذا فالدراسة تحاول استكشاف العلاقة الترابطية بين البيئة والأمن القومي في العالم العربي، بالتركيز على أحد أهم الإشكاليات البيئية في العالم العربي تلك المتعلقة بأزمة نهر النيل بين إثيوبيا كدولة مجرى ومصر كدولة مصب، وطبيعة انعكاساتها المحتملة بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن القومي المصري.

أولا: الأمن البيئي: من مفهوم تقني إلى مفهوم مسيّس

إن البيئة هي أساس وجود وبقاء الأفراد والمجتمعات، فهي التي تقدم للإنسانية الهواء، الماء، الغذاء والطاقة، وبالتالي إذا كان من الواجب الحفاظ على الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمن الأولى أن يبقى النظام البيئي آمناً وقابلاً للاستمرار، تلك هي الحجة الرئيسية للمدافعين عن أمن البيئة[2].

في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، قدمت اللجنة المستقلة للأمن ونزع السلاح مفهوم "الأمن المشترك"، معطية للأمن القومي منظوراً أوسع ليشمل إلى جانب الأبعاد التقليدية العسكرية، أبعاداً غير تقليدية مثل الاضطراب السياسي والاجتماعي، الخلافات الاثنية، الإرهاب الدولي، غسيل الأموال، تجارة المخدرات وكذا التهديدات البيئية[3]. وربطت "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" بشكل واضح وصريح الأمن بالبيئة، ثم اعتمدت رسمياً الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والأربعون مفهوم الأمن البيئي. وبذلك شاع استعمال المصطلح في الدوائر الأكاديمية والرسمية أيضاً.

عندما أدخل خبراء الدراسات الأمنية البعد البيئي ضمن الأجندة الأمنية، إنما جاء ذلك بناءا على ملاحظة التهديدات الجدية الحاضرة والتأثيرات المستقبلية غير المرغوبة على أمن وسلامة ورفاهية الأفراد والدول.

ويعرَّف أمن البيئة بأنه "**قدرة الدولة و/أو المجتمع الدولي على مقاومة التحديات التي يفرضها المحيط، ندرة الموارد، مخاطر التغير المفاجئ للمناخ بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري والصراعات الناجمة عن أسباب بيئية**"[4]. لكن لماذا تبقى المسائل البيئية في مرتبة أدنى في أجندة الأمن القومي الوطني والأمن العالمي كذلك؟ إن أولئك الذين درسوا المشاكل البيئية (التراجع الغابي، خسارة التنوع البيولوجي، التصحر، تغير المناخ...) لم يربطوها بأمن الدول، أما أولئك الذين درسوا المسائل الأمنية (الإرهاب، الحروب الأهلية، الانتشار النووي...) فلم يعترفوا بالجذور البيئية لبعض المشاكل الأمنية ونتائجها على سياسات الدول؛ فالربط بين البيئة والأمن لم ينظر له لا كمسألة أمنية ولا كمسألة بيئية[5]، لذا كان لا بد من منظور لجسر الهوة بين الفريقين وقد تكفل مفهوم الأمن البيئي Environmental Security بذلك.

في هذا السياق إذن، أخذ الأمن البيئي مساحة واسعة من النقاش بين المهتمين، وقد حاولت أعمال الباحثين أن تغطي المفهوم الجديد للأمن من خلال طرح مجموعة من الأسئلة الجوهرية: ما هو الأمن؟ ما الذي يعتبر مسألة أمنية؟ كيف يمكن تحقيق الأمن؟ وهل التدهور البيئي مسألة أمنية؟ كان الهدف الرئيسي لمسعى كهذا، هو توسيع حقل الدراسات الأمنية ليشمل تهديدات ومسائل لم يتم الإشارة إليها في المنظور التقليدي السياسي–العسكري، الذي تم النظر إليه كمنظور غير كاف لشرح الاعتبارات الأمنية الراهنة كالتي تفرضها البيئة. وبهذا الصدد هناك تقليدين بحثيين في المقاربة لمفهوم الأمن البيئي:

المنظور الأول: إن هذا المنظور يقارب للبيئة من زاوية التنمية المستدامة وليس من زاوية الصراع والحروب العسكرية؛ لأن النظام البيئي يعتبر أولى وأكثر حيوية لبقاء الأفراد، الجماعات والدول، وذلك ما يستدعي مباشرة مجموعة من الخطوات العملية للحفاظ على النظام البيئي. إن هذا التقليد البحثي ينظر للأمن البيئي من زاوية "تأمين البيئة"، وهو بذلك يتعامل مع مفهوم الأمن البيئي والحفاظ على البيئة كمترادفين، وهذا ما يقتضي أن يفهم الأمن البيئي كجزء من المفهوم الشامل للأمن الإنساني بدلاً من المفهوم التقليدي العسكري للأمن. وكما يجادل الباحث راميش ثاكور Ramesh Thakur فإن "**فهم الأمن البيئي بدلالة الأمن لا بدلالة البيئة، يشتت الانتباه عن المشاكل الحقيقية العاجلة الناجمة عن التدهور البيئي، ويقلص الخيارات السياسية بتركيزه على الأعراض بدل الأسباب**"[6].

المنظور الثاني: من جهة أخرى، يجادل تيار أخر من الباحثين ،الذين يتقاطعون في الغالب مع الطرح الواقعي، إلى أن توسيع مفهوم الأمن بعيداً عن التهديد العسكري التقليدي هو نهج خاطئ أو ببساطة غير

ضروري؛ لأنه يتنافى مع الطابع الدولاتي للأمن State-Centric Model. ووفقاً لمنظور كهذا، تنطلق نظرية الأمن البيئي من الاعتقاد بوجود علاقة ارتباطية بين المشكلات البيئية من جهة والصراع الدولي من جهة أخرى، ومن ثم فهي تقدم تحليلاً وتفسيراً لظاهرة الصراع الدولي في ضوء التهديدات البيئية. وهناك ثلاثة أجيال لنظرية الأمن البيئي، ركزَّ الجيل الأول على فهم العلاقة بين البيئة والأمن، بينما ركزَّ الثاني على العلاقة بين القضايا البيئية والصراعات الدولية، أما الجيل الثالث فقد ركزّ على مقولة الصراع البيئي، ومن ثم، فهناك علاقة بين الأمن البيئي والعنف[7].

إذن فالمنظور الواقعي يقترح وجود علاقة تفاعل متبادل بين القضايا البيئية والاستراتيجيات الأمنية، فالقضايا البيئية ليست قضايا تقنيه بحتة لكي يهتم بها التقنيون وحدهم، بل هي جزء أيضاً من الأمن القومي؛ بما أنها يمكن أن تفرض تهديدات جدية على الأمن أكثر من مصادر التهديد العسكرية التقليدية.

ثانيا: البيئة كقضية أمن قومي في النظرية الواقعية

بالنسبة للنظرية الواقعية، فإن البيئة يمكنها أن تشكل تهديداً للأمن القومي في تلك اللحظة التي تشكل فيها تهديداً لقيم ومصالح وحتى بقاء الدولة، ولتأكيد ذلك فالواقعية ليست مطالبة سوى بإظهار الحالات التي تشكل فيها البيئة تهديداً لأمن وبقاء الدول. ويبدو أن الأمر لم يستعص على فئة من الكتاب الواقعين؛ ففي مناقشتهما للمضامين الأمنية المرتبطة بالتغير المناخي والتدهور البيئي قدم كل من "**ليفي مور**" Levy More و"**جوشوا باسبي**"Joshua Busby نموذجاً ثنائياً للعلاقة بين الأمن والبيئة.

بالنسبة لـ ليفي مور، فقد ميز بين **التأثير المباشر** و**التأثير غير المباشر** للبيئة على الأمن القومي. يشير بالأول إلى التهديد للأمن القومي الذي يمكن إرجاعه بشكل مباشر وصريح لمشكل بيئي ما، ومثال ذلك إذا ما قامت الدولة "أ" بتلويث سواحلها بالمخلفات الصناعية بما يؤدي إلى تلوث مياه سواحل الدولة الجارة "ب" والتي يعتمد اقتصادها أساسا على الصيد، فإن ذلك يمثل تهديداً صريحاً لأمنها القومي الاقتصادي. أما بالثاني، فيقصد التهديد الذي يحصل خارج الحدود الفيزيائية للدولة، لكنه يعرِّض مع ذلك قيم ومصالح الدولة للتهديد، ومثال ذلك الفيضانات التي تقع في الدولة "أ" مؤثرة على إنتاجية القمح فيها، والذي يمثل المصدر الرئيس للغذاء في الدولة "ب"، أو تهديد له آثار بعيدة المدى غير مرغوبة كالهجرة الجماعية بسبب كوارث الطبيعة أو قلة الموارد[8].

أما جوشوا باسبي، فقدَّم كذلك تصوراً مشابهاً لفهم العلاقة بيئة–أمن؛ فهو يقسِّم التهديدات الأمنية المنبعثة عن البيئة إلى مخاطر **داخلية** وأخرى **خارجية**. أما الأولى، فتتضمن تأثيرات المتغير المناخي التي من شأنها تهديد وجود الدولة، عاصمتها، مراكز ثقلها الاقتصادي، بناها التحتية الحيوية وحتى تقويض شرعيتها السياسية. أما الثانية، فتتضمن تأثيرات التغير المناخي التي من شأنها التأثير على المواقع الحيوية المهمة للدولة في الخارج، مصادر الموارد الأولية، الأصول المالية، ممرات النقل المهمة لتجارتها الخارجية. ورغم أوجه الشبه بين ما يذهب إله كل من ليفي وباسبي، إلا إن أهم ما يضيفه الثاني هو مفاهيم كالسيادة والشرعية[9].

إن مجالات ارتباط الأمن والبيئة المذكورة سابقاً، تحيلنا نحو تأكيد فرضية أن البيئة تشكل تهديداً للأمن القومي المتعلق بتحقيق البقاء والاستقلال والنفوذ كأهداف للدولة الواقعية، وبذلك يمكن للواقعية أن تجادل بكل ثقة أن الأمن البيئي يمكن أن يندرج ضمن مفهومها للأمن القومي، حيثما شكلت البيئة تهديدا لأمن الدول. هذه العلاقة يمكن تأكيدها من خلال ثلاثة حالات رئيسة كما يلي:

1. الاقتصاد السياسي للأمن البيئي:

هناك حالات عديدة يكون فيها التدهور البيئي– الناتج عن سلوك الإنسان والمتفاقم بسبب التغير المناخي– مسؤولاً بصفة مباشرة عن حدوث تأثيرات سلبية خطيرة على اقتصادات الدول. إن تلك الدول التي تعتمد على مواردها الطبيعية لسد المتطلبات الغذائية الداخلية وكذا التصدير الخارجي، تكون –وبشكل خاص– عرضة لتدهور الظروف البيئية. وقد قدمت دراسة "**ماثيو جيسيكا**"Matheus Jessica في هذا المجال أمثلة تاريخية عديدة في كل من الفيليبين، إفريقيا جنوب الصحراء، بنغلاديش وهايتي كما سنرى لاحقا[10].

عندما تعاني دولة ما من ضغط اقتصادي شديد بسبب تعرض محاصيلها الزراعية للتلف بسبب عوامل مناخية، فإن مستويات النمو الاقتصادي سوف تتراجع حتماً في الوقت الذي يتعين عليها أن تتعامل مع تزايد سكاني مستمر وارتفاع في معدلات البطالة، دون أن تملك اقتصاد بديل للتعامل مع هذه المعضلة. إن ذلك سوف يتبعه حتماً اضطراب اجتماعي يزعج النظام السياسي القائم الهش أصلاً في بعض الحالات؛ فالمواطنون سوف ينظرون إلى حكومتهم على أنها عاجزة على توفير الخدمات الأساسية وبالتالي قد يقوضون سلطة الدولة وشرعية الحكومة[11]. وتقدم دولة هايتي مثالا جيدا لهذه الحالة، فهايتي التي كانت تشكل فيها الغابات نسبة 60% من المساحة الكلية تقلصت تدريجيا لغاية نسبة 1.5% في سنة 2008 بسبب

التدهور البيئي، هذا أدى لفقدان هذه الدولة لمورد اقتصادي هام ولاكتفائها الذاتي من الزراعة، ما أدى لحدوث ارتفاع كبير في أسعار الغذاء، وهذا أدى لاحقاً إلى احتجاجات واسعة ضد الحكومة في 2008 أدخلت البلاد في حالة من اللااستقرار السياسي[12]. وأكثر من ذلك، يمكن للتوتر أن يمتد في شكل صراع داخلي إلى الدول المجاورة ليتحول إلى حرب بين الدول؛ لأن الدول سوف لن تجد مانعاً في اجتياح دول جارة لتوسيع حدودها الطبيعية باسم الأمن للقضاء على أزمة داخلية.

2. الأمن البيئي وندرة الموارد:

مفهوم آخر ضمن دراسات الأمن البيئي تتجسد فيه العلاقة واضحة بين الأمن والبيئة، ذلك الذي يربط بين تدهور البيئة وندرة الموارد، ومن ثم ندرة الموارد كسبب للصراع. وهو موضوع تقليدي حضي بالاهتمام النظري والامبريقي في عموم العلوم الاجتماعية. والحجة الرئيسية في مجال معالجتنا للعلاقة بين الأمن والبيئة تتلخص في أن التغير المناخي والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية قد تتسبب في ندرة الموارد الحيوية مثل الماء، الغذاء والطاقة بما يؤجج من التوترات الداخلية –التي قد تكون موجودة أصلاً– وتحولها إلى صراع داخلي قد ينتشر ليصبح دولياً بسبب التنافس على الموارد. فارتفاع درجات الحرارة مثلا يمكن أن يؤدي إلى إفساد المحاصيل الزراعية، كما أن تقلبات الأمطار يمكن أن تؤدي إلى الجفاف في بعض المناطق أو فيضانات في أخرى، كما أن الاستهلاك غير المتوازن لموارد الطاقة غير المتجددة يشكل بالضرورة تهديداً للأمن الاقتصادي الوطني؛ فالتغيرات المناخية المفاجئة بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري تمثل تهديداً واضحاً لتوافر الموارد. ويمكن لندرة الموارد أن تتطور إلى ثلاثة أنواع من الصراع[13]:

أ– صراع داخلي: مسألة دارفور مثال واضح على ذلك، فالمنطقة شهدت منذ سنوات ظاهرة التصحر، التي أدت إلى تراجع مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة خاصة شمالاً، هذا الوضع تسبب في هجرة سكانها نحو الجنوب، هذا الانتقال الداخلي خلق توتراً حول مسألة استغلال الأراضي وتقاسم الموارد وهذا ما أدى في النهاية إلى تهديد التعايش السلمي والانسجام الاجتماعي داخل دارفور وخلق نزاعات مسلحة منذ 2003.

ب– صراع إقليمي: يظهر في شكل صراع على الأقاليم بين بلدين جارين مثال الحرب بين الصومال وإثيوبيا بين سنتي 1977-1979، فقد أدى الجفاف في بداية الستينيات في إثيوبيا بالحكومة إلى بناء سدود لاستغلال مياه الأنهار الصومالية التي تنبع في إثيوبيا ما ساهم في تفجير الحرب بين البلدين.

ج– صراع دولي: عن طريق إجراءات عدوانية متخذة لحماية بعض المصالح الحيوية في الخارج، مثال احتلال الولايات المتحدة للعراق وحصارها الاقتصادي على إيران، قد تجد تفسيراتها في ضمان تأمين تدفق طاقة النفط غير المتجددة في الخليج وبحر قزوين[14].

3.الأمن البيئي والأمن الإنساني:

إن المدافعين عن الأمن الإنساني يجدون المفهوم التقليدي للأمن متلائماً فقط مع مستوى الدولة، بينما يتجاهل التهديدات العديدة التي تواجه الأفراد والمجموعات البشرية عبر العالم، لذا فهم يغيرون موضوع الأمن نحو الأفراد منضوين تحت المفهوم العالمي للإنسانية. في تقريرهما المشترك تحت عنوان "واقع الأمن البيئي والتنمية" سنة 2000، أشار "مؤتمر التعاون الاقتصادي والتنمية" OECD و"الاتحاد الدولي من أجل الحفاظ على الطبيعة" IUCN أن الأمن الإنساني ينظر إلى ما وراء مصالح الدولة ويسلط الضوء على تهديدات مثل (الفقر، أزمات الغذاء، خدمات الصحة)، وأشار التقرير إلى أن وجود الأمن أو افتقاده مرتبط بالفقر، ندرة المياه، التمييز[15]...السؤال الآن ما العلاقة بين الإنسان وأمن الدول؟

إن الواقعيين الذين غالباً ما يتجاهلون مفهوم الأمن الإنساني لتناقضه مع أنطووجيا التحليل الدولاتي، ينظرون إليه باهتمام في حالة واحدة هي حالة تهديد الأمن القومي، ويمكن إثبات هذه العلاقة من خلال مثالين:

المثال الأول: هو حالة لاجئي البيئة، ففي دراسة "ستيف لونيرغان" Steve Lonergan (مشروع التغير المناخي والأمن الانساني)، أشار إلى أن بعض الكوارث الطبيعية قد ينجر عنها انتقال جماعي للسكان نحو دول أخرى أو ما يسمى بمهاجري المناخ أو لاجئي البيئة، وبالتالي سوف يشكلون عبئاً على الموارد المحلية، وقد يكونون محل تمييز، ما قد ينتج عنه تفجر للصراع.

المثال الثاني: يتعلق بارتفاع منسوب مياه البحار وعلاقته بالأمن، فالخبراء يتوقعون ارتفاع منسوب المياه العالمي بنحو متر واحد خلال القرن القادم بما من المحتمل أن يشكل تهديداً للدول الساحلية المنخفضة والدول الجزرية التي يمكن أن يغمرها الماء فتختفي نهائياً بما يضطر سكانها للهجرة. كما أن هذا الارتفاع قد يؤدي إلى اختفاء قواعد حيوية مهمة للأمن القومي للقوى الكبرى، ويمكن افتراض حالة كهذه؛ فحدوث تسونامي آخر في آسيا قد ينجر عنه غرق القاعدة العسكرية الأمريكية قرب تايوان، بما يؤدي إلى شغور أمني يمكن أن تستغله الصين باجتياح تايوان[16].

ثالثا: ندرة المياه في العالم العربي والبعد السياسي للأمن المائي

يقع العالم العربي في حزام الصحراء الكبرى الذي يمتد عبر شمال إفريقيا والبحر الأحمر وصولاً إلى شبه الجزيرة العربية، في منطقه معروفه بحرارتها المرتفعة وجفاف مناخها، وبـ 14.5% فقط من إجمالي المساحة صالحة للزراعة. تغطي الصحراء جزءاً واسعاً من العالم العربي وفي بعض الحالات ،مثل أغلب دول شبه الجزيرة العربية، تمثل الصحراء98 %من إجمالي المساحة. وتزداد أهمية المورد المائي في العالم العربي في ظل زيادة الطلب عليه بصورة مستمرة بسبب زيادة حجم النمو السكاني والتطورات الجغرافية والحضرية. وبسبب شح التساقطات المطرية في أغلب أجزائه وضعف الإمكانيات المالية والفنية لاستثمارها في أجزائه الأخرى الممطرة، فإن أهم مصادر المياه تنصرف إلى المياه الجوفية التي تمثل الاحتياطي المخزون من المياه في باطن الأرض وتقدر بحدود 45 مليار سنوياً، والمياه السطحية التي تتمثل مصادرها في الأنهار الدائمة الجريان والبحيرات الطبيعية والأودية الموسمية، وعلى الرغم من أهمية هذا المصدر إلى أن العالم العربي يفتقر إلى وجود كميات كبيرة منه بسبب ظروفه المناخية[17].

غالباً ما يوصف العالم العربي بأنه يعاني من ندرة في المياه نظراً لظروف طبيعية الموقع، وامتداد معظم أراضيه عبر مناطق جافة، وتواتر فترات الجفاف بسبب التغيرات المناخية الحاصلة في العقود الأخيرة، ما يشكل عجزاً في توفير المياه العذبة لغايات الشرب والري والصناعة. وتشير الإحصائيات الحالية لمدى توافر الموارد المائية في العالم العربي والمستندة أساساً إلى الدراسات الوطنية إلى أن حجم الموارد المتاحة لا يتجاوز 300 مليار م^3 منها ما يقارب مليار 250م^3 قابلة لتوفير إمدادات مائية للاستخدامات المختلفة، في حين تتوقع التقديرات أن ترتفع الاحتياجات خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرون من حوالي 330 مليار م^3 إلى 550 مليار م^3، أي أن العجز المائي سيصل عام 2025 إلى حوالي 250 مليار م^3، ما يعني أن الوضع المائي فيه يتجه نحو مزيد من الندرة؛ حيث أن معادلة الموارد والطلب تتطور باتجاه تعاظم العجز المائي[18]. وعلى هذا الأساس، لا بد أن تكون مسألة أمن المياه أكثر المسائل البيئية ارتباطا بالأمن القومي في العالم العربي.

إن أهم مشكل بيئي ذو أبعاد أمن قومي في العالم العربي هو ذلك المتعلق بندرة المياه خاصة إذا علمنا أن أغلب الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي، فقد صنّف البنك الدولي ،حسب إحصائية لسنة 1995، 22 دولة تحت خط الفقر المائي (نصيب الفرد فيها من المتر المكعب أقل من1000 في السنة)

منها 15 دولة عربية (13 دولة حسب إحصائية 2013). والحال كذلك، يمكن تصور حجم العجز المائي الذي سيواجه العالم العربي في السنوات القادمة مقروناً بالزيادة السكانية. خاصة وأن هناك فعاليه ضئيلة في كل القطاعات التي تستخدم المياه، فضلا عن مشاكل أخرى مثل ملوحة المياه، انخفاض الإنتاجية، عقم التربة وتدهور نوعيه المياه، كل هذا مرفوقاً بغياب إرادة رشيدة لمسألة المياه بسبب توزع الصلاحيات على عده مؤسسات وغياب برامج وطنية فعالة لعقلنة استهلاك المياه. كما أن 60% من الموارد المائية في العالم العربي تأتي من خارج المنطقة ما يفتح المجال لنزاعات دولية حول مسألة استغلال المياه كما هو الحال في أنهار النيل، دجلة والفرات ونهر الأردن[19].

تتعلق إحدى أهم تحديات الأمن المائي العربي بالبعد السياسي، خاصة أن الموارد المائية السطحية الرئيسة فيه تنبع من خارج حدوده الاقليمية (نهر النيل ، وأنهار دجلة والفرات و نهر الأردن) وهذا ما يعطي للأمن المائي العربي بعداً سياسياً يربطه بالأمن القومي. يظهر هذا البعد في محاولة قوى إقليمية مجاورة للعالم العربي مثل تركيا إسرائيل واثيوبيا ،تتموقع بعضها كدول منبع، السيطرة على هذه المياه والضغط على الدول العربية لأغراض مساومة سياسية[20]، ما ينتقل بآثار العجز المائي من كونها قضية بيئية إلى اعتبارها قضية أمن قومي كما يظهر في الحالة المصرية مع مشروع سد النهضة الإثيوبي.

رابعا: تداعيات العجز المائي على الأمن القومي المصري

يعتبر نهر النيل أهم مورد مائي حيوي في العالم العربي عامة، وهو بالنسبة لمصر شريان التنمية والنمو الاقتصادي. فتاريخياً، لطالما شكلت مياه نهر النيل الأساس الذي قامت عليه الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمصر، ولا تزال تقوم عليه حاضراً عمليات التنمية الاقتصادية والبشرية فيها، فهو يُؤمّن نحو 96.5% من الاحتياجات المائية السنوية للبلد. لأجل ذلك، كان أيُّ نقصٍ في كمية المياه التي ترد إلى مصر من نهر النيل ليؤثر تأثيراً سلبياً ومباشراً على إنتاجها الزراعي والصناعي ونسبة نموها الاقتصادي وتنميتها الاجتماعية. لذا، وفضلاً عما يمثله نهر النيل كأهم مصادر التنمية الاقتصادية في مصر، فإن تأمين وحماية الأمن القومي المصري مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن مصر المائي، وبناء عليه يعتبر تأمين تدفق مياه النيل جزءًا أصيلاً ولا يتجزأ من الأمن القومي لمصر فهو مصدر بقائها، ومصدرٌ أساسيٌ لوجودها والحفاظ على بقائها[21].

يجري نهر النيل عبر ثمانية دول قبل أن يصل لدولة مصر، وحسب اتفاقية عام 1929 مع بريطانيا والتي تمت مراجعتها سنة 1959 ، فمصر تمتلك الحق في 55 ألف مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً.

لكن مع تزايد عدد السكان لم تعد هذه النسبة كافية لتغطية احتياجات المصريين التي ارتفعت سنة 1998 إلى 68 ألف مليار متر مكعب. وفضلاً عن ذلك، فإن دول مجرى حوض النيل لطالما كانت تطالب بمراجعة الاتفاقيات الموروثة عن الفترة الاستعمارية، وقد نجحت أربعة منها هي: إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا في ماي 2010 في التوقيع على مبادرة حوض النيل Nile Basin Initiativeفي مدينة عنتيبي Entebbeبدولة أوغندا لإعادة تقاسم مياه النهر وفقا لما يخدم مصالحها في غياب دولتي المصب مصر والسودان. فأطلقت دول المجرى تلك مشاريع زراعية تحتاج إلى الماء وباشرت دول مثل تنزانيا وإثيوبيا بناء سدود أشهرها سد النهضة الإثيوبي، مع الربط بخطوط أنابيب لاستغلال مياه نهر النيل التي تمر عبرها، وهذا ما فتح باب النزاع بين دول المجرى ودول المصب ليصل لاحتمال اندلا ع حرب بسبب الماء[22].

لقد أصبح الوضع المائي لدول حوض النيل يمثل نموذجاً محتملاً للنزاع المائي، خاصة بعد اتفاقية عنتيبي التي تقلل من حصص دول المصب وخاصة مصر. ونتيجة لذلك أصبح أمن المياه في الحوض يرتبط بالأمن القومي المصري، خاصة بعد انطلاق إثيوبيا في بناء سد النهضة، فقد أدى ذلك إلى خلاف صريح بين الدولتين يمكن أن يتطور إلى صراع محتمل بين إحداهما كدولة منبع والأخرى (مصر) كدولة مصب تسعى للدفاع عن حصصها التاريخية التي تضمنها لها الاتفاقيات التاريخية السابقة .

إن مصر تنظر إلى الماء كسلعة إستراتيجية بسبب عدم وجود بدائل جدية لها عن موارد نهر النيل، بحيث لا تزيد نسبة الاعتماد المائي على المصادر الأخرى كالأمطار، والمياه الجوفية، وتحلية مياه الصرف الزراعي والصحي على أكثر من5%. لذا تصبح قضية الحفاظ على الموارد المائية لنهر النيل وتعظيم الاستفادة منها أكبر من مجرد مسألة أمن بيئي، لترتقي لتكون كمسألة أمن قومي بالنسبة لمصر. والواقع أن ذلك هو ما بدأ يحمله الخطاب الرسمي المصري منذ عقود، ففي عام 1977 أشار الرئيس المصري الراحل أنور السادات أن "الماء هو القضية الوحيدة التي يمكن لمصر أن تدخل حربا لأجلها"، وهو ما أكده أيضا بطرس غالي بصفته نائبا لوزير خارجية مصر عام 1989 من "أن سلامة الأمن القومي المصري مرتبط بمسألة مياه النيل وأن مسألة تهديد الأمن القومي المصري يكمن في الدول الإفريقية الواقعة جنوب مصر"، مجادلاً بأن الخطورة على الأمن القومي المصري تزداد مع زيادة عدد الدول المتشاطئة مع النيل.[23]

إن أحد متطلبات الأمن القومي المصري تتضمن بالضرورة الحفاظ على الأمن المائي، المتمثل أساس في موارد نهر النيل وحصة مصر من مياهه، وذلك من خلال[24]:

– الحفاظ على أمن منابع نهر النيل، واستمرار التدفق الطبيعي لمياهه؛ باعتبارها مورد استراتيجي مهم للتنمية الاقتصادية؛

– تأمين مصادر الطاقة على مجرى النيل (السد العالي)؛ لتأمين التنمية الزراعية والصناعية؛ باعتبارها تأمينًا لاقتصاديات مصر القومية؛

– التنسيق مع دول حوض النيل فيما يتعلق بالمشروعات التي تقيمها، وقد تؤثر على تدفق المياه إلى مصر، أو تؤثر على حصة مصر من المياه.

في الواقع، ومنذ مطلع الألفية الجديدة بدأت مصر تشهد نقصاً واضحاً في الاحتياجات المائية، وبحسب إحصائيات قدمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء في عام ،2010 فإن إجمالي كمية الموارد المائية المتاحة كان 71.4 مليار م ^{3} في مقابل 86,2 مليار م^3 من الاحتياجات، ويُتوقع أن ترتفع الاحتياجات لمصر عام 2025 إلى 103مليار م^3 و العجز إلى 29 مليار م^3. إن انخفاض حصة مصر المائية بمتوسط ما بين من 9 إلى 12 مليار متر مكعب فقط من أصل 55 مليار متر مكعب يمثل نسبة الربع، ويعتبر ذلك تهديداً جدياً للأمن القومي المصري[25]. ويتحدد حجم التهديد وشدته تبعاً لعدد السنوات التي ستسعى فيها إثيوبيا لتخزين سد النهضة، فكلما تقلصت المدة زادت الآثار السلبية المباشرة والآثار غير المباشرة متعددة الأبعاد على الأمن القومي المصري كما يلي:

1. الآثار المباشرة: ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي[26]:

– خسارة 2% من حصة مصر المائية فقط سيفقدها سنويا 200 ألف فدان، وهو ما يبين حجم الخسائر الزراعية المحتملة. فيما لو فقدت مصر 15 مليار مكعب سنوياً ستتجاوز نسبة الخسارة 18% من حجم الأراضي الزراعية؛ أي أن حجم ما ستفقده مصر سنويا من الأراضي الزراعية يعادل 1مليون و800 ألف فدان زراعي من أصل 10 مليون؛

– انخفاض منسوب بحيرة ناصر بحوالي عشرة أمتار سيؤثر على معدلات توليد الطاقة الكهربائية من السد العالي وقد يصل الانخفاض إلى 30% من إجمالي الإنتاج؛

– انخفاض قيمة الاستهلاك الفردي من الماء مقترناً بزيادة أعدد المواطنين، خاصة وأن مصر تعتبر من الدول التي تعيش عجزا مائيا يقدر بنحو 36 %ويبلغ خط الفقر المائي 1000 متر مكعب سنوياً حسب التصنيف العالمي؛

– انخفاض ناتج محاصيل استراتيجية كالأرز وقصب السكر لكبر حجم احتياجها للماء، وهو ما سيكون له أثر في تأثر الصادرات المصرية مع زيادة حجم الواردات الغذائية التي تقدر بنحو 60.% ، كما يؤثر ذلك على ارتفاع عجز الميزان التجاري.

– نتيجة انخفاض معدل تدفق مياه النيل وارتفاع مستوى البحر، قد يؤدي ذلك لدخول المياه المالحة على منطقة الدلتا وسط تغيرات الطقس العالمية التي تتنبأ باختفاء بعض المدن عبر العالم ومنها مدينة الإسكندرية.

2. الآثار غير المُباشرة: وهي تشمل الآثار على قطاعي الغذاء والطاقة والآثار الاقتصادية والاجتماعية العامة كما يلي[27]:

– زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر وتغير التركيب المحصولي والأنشطة الاقتصادية لبعض المجتمعات الريفية وبطء النمو الاقتصادي الريفي وزيادة الفجوة الغذائية؛

– زيادة مشكلات العمل الزراعي واستنزاف المياه الجوفية والحاجة لبرامج ضمان اجتماعي ريفي وتقلص برامج استصلاح الأراضي وتدهور الصناعات الزراعية والهجرة الريفية للدول العربية وتلوث الغذاء وانخفاض خصوبة التربة؛

– تبوير الأراضي الزراعية وانخفاض قيمتها الاجتماعية والإضرار بالثروة السمكية وتدهور نوعية الحياة بالريف وانتشار الأمراض المزمنة وضعف التفاعل الاجتماعي والمشاركة وتدهور المستوى التعليمي.

خاتمة:

إن التغير المناخي وانتفاء سلامة المحيط والتدهور البيئي عموماً لا يترك فقط آثارا ذات طبيعة تقنية على النظام البيئي، ولكنه يمكن أن يكون سبباً مباشراً و/أو غير مباشر في اهتزاز أو تقويض شرعية أنظمة سياسية، تأجيج صراع داخلي، أو تحويله إلى صراع دولي بفعل خاصية الانتشار، أو تنافس بين الدول لتامين التدفق الضروري للموارد الأولية...وهي موضوعات من صميم التصور الواقعي للأمن البيئي، الذي يقيم روابط سببية بين البيئة والأمن القومي، ليحيلنا نحو فهم مسيّس وغير تقني للأمن البيئي.

رغم الأهمية الكبيرة للدراسات المهتمة الأبعاد التقنية غير المسيّسة للبيئة في العالم العربي في بعث الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة وفق متطلبات التنمية المستدامة، فإنه لا بد على الأكاديميين وصناع القرار في المنطقة العربية من عدم تجاهل العلاقة بين البيئة ومقتضيات الأمن القومي، فمن الواضح أن المسألة البيئية في العالم العربي لها أبعاد سياسية كبيرة تظهر في العلاقة مزدوجة التأثير بين المسائل البيئية والصراع السياسي. وبوضعنا لحالة ندرة الموارد –في صورة العجز المائي– على محك الواقع في العالم العربي فإننا نقف بما لا يدع مجالا للشك أمام نماذج جديرة بالثقة في تأكيد التهديدات الفعلية للأمن القومي للدول العربية –بالمفهوم الواقعي– التي قد تنجر فعلاً عن البيئة.

في حالة نهر النيل كمصدر رئيس للتزود بالمياه بالنسبة لمصر، فإن الماء يبدو كسلعة إستراتيجية بسبب عدم وجود بدائل جدية عن موارد نهر النيل يمكن للقاهرة أن تعتمد عليها، بحيث لا تزيد نسبة الاعتماد المائي على المصادر الأخرى أكثر من5%. لذا تصبح قضية الحفاظ على الموارد المائية لنهر النيل وتعظيم الاستفادة منها أكبر من مجرد مسألة أمن بيئي، لترتقي لتكون كمسألة أمن قومي بالنسبة لمصر تشمل الأبعاد الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى الوجودية. وتمثل هذه الحالة مثالاً واضحاً عن العلاقة بين تدهور البيئة وندرة الموارد، ومن ثم ندرة الموارد كسبب للصراع الاقليمي. فالمصالح القومية بدأت تأخذ مكانها بدلاً عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لتحدد الحصص المائية من نهر النيل التي ترى كل دولة أنها من حقها الطبيعي والتاريخي للانتفاع بها بين اثيوبيا كدولة منبع ومصر كدولة مصب، ما يجعل من الصدام العسكري بين الطرفين احتمالاً وارداً لحماية المصالح القومية الحيوية.

الهوامش:

[1] - أنظر: Mohammad El-Sayed Selim, "Environmental Security in the Arab World", Paper prepared for presentation at the Meeting of the International Studies Association, 17-20 March 2004, Montreal, Canada

[2] - Elizabeth L. Chalecki, "Environmental Security: A Case Study of Climate Change", (California, Pacific Institute for Studies in Development, Environment and Security, 2002), p. 2.

[3] - Andree Kirchner, "Environmental Security", Fourth UNEP Global Training Programme on Environmental Law and Policy, retrieved from: https://bit.ly/3GerVVR, (Accessed 2 December 2021).

[4] - Ibid.

[5] - Chalecki , p. 1.

[6] - Mohammad El-Sayed Selim, “Environmental Security in the Arab World”, Paper prepared for presentation at the Meeting of the International Studies Association, 17-20 March 2004, Montreal, Canada, pp. 2-3/

[7] - محمد سالمان طايع، "الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي: مدخل تحليلي"، شوهد في 2021/12/05، أنظر: https://platform.almanhal.com/Files/2/84872

[8] - Josh Gellers, “Climate Change and Environmental Security: Bringing Realism Back”, (February 20, 2010). Available at SSRN: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1695816 , p. 5.

[9] - Idem, p. 6.

[10] -Idem, p. 2.

[11] -Idem, p. 9.

[12] - Niloy Ranjan Biswas, “Is The Environment A Security Threat? Environmental Security Beyond Securitization”, International Affairs Review, Vol. XX, No. 1: Winter 2011, p. 11.

[13] - Kirchner, p .2.

[14] - Idem.

[15] - Biswas, p. 9.

[16] - Idem, p.10.

[17] – رضا عبد الجبار سلمان، "التحديات التي توجه الأمن المائي العربي"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 8، العدد 1-2 (2005)، ص ص 160-161.

[18] – يونسي صبرية، "المعظلة المائية في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 18، عدد 1 (2017)، ص 166.

[19] - El-Sayed Selim, Idem, pp.10-11.

[20] – سلمان، ص 164.

[21] – هالة السيد هلالي، "الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة: سد النهضة نموذجاً"، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، المجلد 20، العدد 2 ، (2019)، ص 102.

[22] - El-Sayed Selim, Idem, p.15.

[23] – إرواء فخري عبد اللطيف، "النزاع المائي بين دول حوض النيل في ضوء المتغيرات الجديدة"، أريد، 2020/04/11، شوهد في 2021/12/18، أنظر: https://bit.ly/32Z3VHO

[24] – هلالي، ص 103.

[25] – شادي ابراهيم، سد النهضة الدور المصري والتفاعلات الإقليمية، المعهد المصري للدراسات السياسية، 2019/04/22، شوهد في 2021/12/18، أنظر: https://bit.ly/39kyw27

26 – المرجع نفسه.

27 مجدي عبد الهادي، سد النهضة : ابعاد الازمة و المواجهة بين مصر و إثيوبيا، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/11/04، شوهد في 2021/12/18، أنظر: https://bit.ly/3qV5A9o